



السيد وزير الدولة والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين السامين والمندوب العام

الموضوع: إعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2021-2023 مدعومة
بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، تفعيلا لمقتضيات المادة 5 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) والمادتين 2 و2 مكرر من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 (15 يوليو 2015) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه، يرمي هذا المنشور إلى تقديم التوجهات العامة التي يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات مراعاتها وكذا كيفية إعداد مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات التي يتم تحيينها كل سنة.

• التوجهات العامة للفترة 2021-2023

كما تعلمون، حدد جلالة الملك حفظه الله في خطبه السامية وخاصة بمناسبة الذكرى العشرين لعيد العرش والذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب مقومات ومعالم المرحلة الجديدة التي يجب أن تنخرط فيها بلادنا، والتي تساءل كافة المؤسسات الدستورية والقوى الحية الوطنية من أجل إيجاد الحلول لمعيقات التنمية ببلادنا والمساهمة الفاعلة في بلورة نموذج تنموي كفيل بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وهكذا، ستواصل الحكومة، وفقا للتوجهات الملكية السامية وتنفيذا للالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي، إيلاء الأولوية للسياسات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة والتشغيل وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الدعم والحماية الاجتماعية. كما ستتم مواصلة تنزيل التزامات اتفاق الحوار الاجتماعي المبرم بتاريخ 25 أبريل 2019 مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية.

كما ستتكب الحكومة على تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الكبرى وإطلاق مخططات قطاعية جديدة تروم تحسين آليات التوزيع العادل للثروة وتعزيز نجاعة تدبير السياسات العمومية، بالإضافة إلى إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولات من أجل رفع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل.

وعلى صعيد الظرفية الاقتصادية، وبعدما عرف النمو الاقتصادي العالمي تباطؤاً قويا سنة 2019، من المتوقع أن يسجل انتعاشا نسبيا خلال سنتي 2020 و2021، ارتباطا بتراجع حدة التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، في أعقاب الاتفاق التجاري المبرم بين البلدين في شهر يناير الماضي، ونهاية حالة الترقب بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى استمرار السياسات النقدية الداعمة للنمو. غير أن الانتعاش المرتقب للاقتصاد العالمي يظل عرضة لمخاطر كبيرة، خاصة بسبب تزايد المخاوف من الانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد، وما ينجم عن ذلك من تعطيل سلاسل التوريد والإنتاج، وفي الأسواق المالية. أما على المستوى الوطني، وبعد تسجيل نمو متوسط خلال السنة الفارطة، من المرتقب أن تسجل سنة 2020 انتعاشا نسبيا للاقتصاد الوطني خاصة على مستوى الناتج الخام الغير الفلاحي.

وفي هذا السياق، وبالنظر لارتهاان تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية الكبرى، واستحضارا للإكراهات الميزانياتية، ستعمل الحكومة على مواصلة سياسة الانضباط الميزانياتي عبر حصر العجز الميزانياتي في مستوى مستدام ومواصلة التدبير الحذر للمديونية.

واستنادا لرهانات الظرفية الاقتصادية الدولية والوطنية، تعزم الحكومة، خلال الفترة 2021-2023، تحقيق نسبة نمو تقدر بـ 4,1% كمتوسط سنوي، وذلك في أفق بلوغ نسبة 4,2% سنة 2023، مع التحكم في معدل التضخم في مستوى أقل من 2% وحصر عجز الميزانية في نسبة 3% من الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي.

هكذا، وضمانا لاستدامة التوازن الميزانياتي من خلال التحكم في النفقات ووضع التدابير الرامية إلى تعبئة مداخيل إضافية وحرصا على التخصيص الأمثل للموارد وفقا للحاجيات والأولويات، يجب أن تخضع مقترحات القطاعات الوزارية والمؤسسات، فيما يخص الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأموال خصوصية، للتوجهات الأساسية التالية:

التحكم في نفقات الموظفين عن طريق ضبط توقعات كتلة الأجور وتقييد صرفها بالسقف المحدد لها. كما يتوجب حصر إحداث المناصب المالية في الحاجات الضرورية، مع العمل

على استغلال الإمكانيات المتعلقة بإعادة انتشار المناصب المالية لتغطية العجز الفعلي على المستوى المجالي والقطاعي.

ترشيد نمط عيش الإدارة وعقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة، عبر تعزيز ومواصلة مجهودات ضبط النفقات المرتبطة بتسيير الإدارة وإعمال مبادئ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وكذا الحرص على تنزيل مبادئ ميثاق مثالية الإدارة من خلال بلورة وإنجاز المشاريع المتعلقة بالنجاعة الطاقية. وفي هذا الصدد، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات إحاطة هذه المشاريع بالعناية اللازمة وذلك بتوفير الشروط لإنجازها، لاسيما، رصد الاعتمادات المالية اللازمة في إطار ميزانياتها القطاعية أو عن طريق تعبئة موارد مالية إضافية في شكل هبات. كما يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات موافاة مصالح الوزارة المكلفة بالمالية (مديرية الميزانية) بجرد لوضعية الأحكام القضائية التنفيذية النهائية الصادرة ضدها مع برمجة الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها في إطار ميزانيات السنوات اللاحقة وذلك في أجل أقصاه أربع سنوات وفقا لمقتضيات المادة التاسعة من قانون المالية رقم 70.19 لسنة المالية 2020 علما أن الحكومة التزمت أمام البرلمان بتنفيذ كل الأحكام الصادرة ضد الدولة التي تقل مبالغها عن 1 مليون درهم، سنة 2020.

تحسين فعالية الاستثمار، عبر ترشيد الطلبات المتزايدة على مستوى اعتمادات الاستثمار مع إعطاء الأولوية لبرامج ومشاريع الاستثمار العمومي موضوع اتفاقيات أو التزامات موقعة أمام جلاله الملك أو مع المؤسسات الدولية أو الدول والهيئات المانحة، وتبني المقاربة الجديدة لتدبير هذه المشاريع والتي يتم تفعيلها تدريجيا ابتداء من السنة المالية 2020. كما تستوجب التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقارات المخصصة لمشاريع الاستثمار العمومي، والحرص خصوصا على عدم الالتزام بأي نفقة أو إصدار الأمر بتنفيذها لإنجاز مشاريع استثمارية على العقارات أو الحقوق العينية دون استيفاء المسطرة القانونية لنزع الملكية لأجل المنفعة العامة. وفي نفس السياق، يتعين اللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية لاسيما بين القطاع العام والقطاع الخاص. وسيشكل مدى التزام القطاعات الوزارية والمؤسسات بهذه الآلية محددًا هامًا لتخصيص اعتمادات الاستثمار لفوائدها.

علاوة على ذلك، وعلى ضوء التزامات المغرب المتعلقة بتحقيق وتعزيز المساواة، ووعيا بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة في النمو بأدوارها المجتمعية وفي التنمية، فإن القطاعات الوزارية والمؤسسات مدعوة لتفعيل إجراءات وتدابير مخططات العمل القطاعية متوسطة الأجل للخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2"، في إطار ميزانياتها القطاعية، وكذا مراعاة مقاربة النوع عند

برمجة ميزانياتها عبر إدراج مؤشرات مستجيبة للنوع، بما يكفل تقليص الفوارق القائمة على النوع وتكريس الإنصاف والمساواة في الاستجابة بصفة عادلة لحاجيات كل فئات المجتمع.

• كيفية إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2021-2023 للقطاعات الوزارية والمؤسسات :

بناء على التوجهات العامة المشار إليها أعلاه، ويهدف إعداد برمجتها الميزانية لثلاث سنوات، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات أن تقدم، بالنسبة لكل سنة من الفترة 2021-2023 التوقعات حسب الفصل والبرنامج وكذا حسب أهم المشاريع أو العمليات. ويتعين أن تعكس هذه التوقعات التطور الطبيعي للنفقات الخاصة بالأنشطة القائمة والالتزامات الميزانية قيد التنفيذ تضاف إليها، عند الاقتضاء، النفقات المتعلقة بالمشاريع أو العمليات الجديدة.

بالنسبة لتوقعات نفقات الموظفين، التي تشمل بالإضافة إلى المرتبات والأجور والتعويضات، مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، فينبغي أن تشمل كتلة الأجور المؤداة برسم السنة المالية الماضية تضاف إليها النفقات المترتبة عن الترقى في الرتبة والدرجة الواردة وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها وكذا عن التغييرات في أعداد الموظفين والأعوان بالقطاع الوزاري أو المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي المترتب عن التزامات الحوار الاجتماعي.

فيما يخص النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة، فينبغي مراعاة تدابير الترشيد المشار إليها أعلاه مع الحرص على تحديد كلفة التدابير الجديدة المبرمجة برسم الفترة 2021-2023.

أما بالنسبة لتوقعات نفقات الاستثمار، فيتعين تقييمها على أساس الكلفة التقديرية لتنفيذ المشاريع القائمة مع الأخذ بعين الاعتبار التقويمات الضرورية وكذا الكلفة المتعلقة بمشاريع الاستثمار الجديدة، إضافة إلى مراعاة برمجة هذه النفقات للقدرات الفعلية لإنجاز المشاريع بما يسمح بالتقيد بالحد الأقصى القانوني لترحيل الاعتمادات.

ويجب أن تشمل مقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات النفقات الخاصة بالقطاعات الوزارية والمؤسسات وبمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها وبالحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي تعتبر أمرا بالصرف لها وكذا المقترحات المتعلقة بالمداخيل الإجمالية ونفقات الاستغلال ونفقات الاستثمار للمؤسسات العمومية الموجودة تحت وصايتها والواردة في اللائحة المحددة بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 679.20 بتاريخ 18 جمادى الآخرة (13 فبراير 2020) والذي يحين القائمة المحددة سلفا من خلال إدراج المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية المحدثة مؤخرا، ولاسيما المراكز الجهوية للاستثمار.

وتقدم البرمجة الميزانية لثلاث سنوات على مستوى الجزء المخصص بمشاريع نجاعة الأداء. لهذا الغرض، وتكريسا لورش رقمنة الإدارة، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات إدراج المعطيات المتعلقة بمقترحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات وبالأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء على مستوى نظام البرمجة الميزانية «e-budget 2» الذي يشكل الأرضية المعلوماتية الرئيسية لإعداد الوثائق الميزانية وللتبادل بين القطاعات الوزارية أو المؤسسات والوزارة المكلفة بالمالية. كما يتعين عند إعداد مشاريع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2021 الأخذ بالاعتبار الملاحظات المضمنة بتقرير افتتاح نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2018 المعد من طرف المفتشية العامة للمالية.

وستتم مناقشة هذه المقترحات، خلال الفترة الممتدة بين 15 أبريل و15 ماي 2020، على مستوى لجان البرمجة ونجاعة الأداء التي تضم ممثلين عن مصالح الوزارة المكلفة بالمالية وكذا ممثلي القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية. وستعكف هذه اللجان، التي ستعقد بمديرية الميزانية حسب الجدول الزمني المرفق، على دراسة مقترحات البرمجة الميزانية والأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء والاستدامة الميزانية، على ضوء الإطار الماكرو اقتصادي والتوجهات العامة السالفة الذكر.

وإني لعلني يقين أنكم ستولون هذا الموضوع عنايتكم الخاصة، مؤكدا على الأهمية التي يكتسبها إنجاز تفعيل البرمجة الميزانية لثلاث سنوات وعلى ضرورة التقيد بالتوجهات الواردة في هذا المنشور وكذا بالأجال التنظيمية ذات الصلة.

وستواصل مصالح مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة مواكبتها لفائدة القطاعات الوزارية والمؤسسات من خلال تقديم الدعم والمساندة الضروريين.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة
سعد الدين كوشيت



الجدول الزمني لاجتماعات لجان البرمجة و نجاعة الأداء المكلفة بدراسة
البرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2021-2023

الساعة	تاريخ الاجتماع	القطاعات الوزارية أو المؤسسات
09:00	2020/04/15	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان و العلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الانسان
09:00	2020/04/15	وزارة التضامن و التنمية الإجتماعية و المساواة و الأسرة
14:30	2020/04/15	المحاكم المالية
09:00	2020/04/16	وزارة اعداد التراب الوطني و التصير و الإسكان و سياسة المدينة - قطاع الإسكان و سياسة المدينة
09:00	2020/04/16	وزارة الشؤون الخارجية و التعاون الإفريقي و المغاربية المقيمين بالخارج - قطاع المغاربية المقيمين بالخارج
09:00	2020/04/17	وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات - قطاع الصيد البحري
09:00	2020/04/17	رئيس الحكومة
14:30	2020/04/17	الأمانة العامة للحكومة
09:00	2020/04/20	وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي - قطاع التربية الوطنية
09:00	2020/04/20	وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و النقل الجوي و الاقتصاد الإجتماعي - قطاع السياحة و النقل الجوي
14:30	2020/04/20	وزارة الشؤون الخارجية و التعاون الإفريقي و المغاربية المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية و التعاون الإفريقي
09:00	2020/04/21	وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي - قطاع التعليم العالي و البحث العلمي
09:00	2020/04/21	وزارة الصحة
09:00	2020/04/21	وزارة العدل
14:30	2020/04/21	المجلس الوطني لحقوق الانسان
09:00	2020/04/22	وزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك و الماء - قطاع التجهيز و النقل و اللوجستيك
09:00	2020/04/22	وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية
14:30	2020/04/22	المجلس الاقتصادي و الإجتماعي و البيئي
10:00	2020/04/23	وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات - قطاع الفلاحة
10:00	2020/04/23	وزارة الداخلية - الإدارة المركزية
14:30	2020/04/23	وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات - قطاع التنمية القروية و المياه و الغابات
10:00	2020/04/24	وزارة الداخلية - المديرية العامة لأمن الوطني
10:00	2020/04/24	وزارة الطاقة و المعادن و البيئة - قطاع الطاقة و المعادن
14:30	2020/04/24	وزارة الداخلية - المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني
10:00	2020/04/27	وزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك و الماء - قطاع الماء
10:00	2020/04/27	المنذوبية العامة لإدارة السجون و إعادة الإدماج
14:00	2020/04/27	وزارة الثقافة و الشباب و الرياضة - قطاع الإصصال
10:00	2020/04/28	وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و النقل الجوي و الاقتصاد الإجتماعي - قطاع الصناعة التقليدية و الاقتصاد الإجتماعي
10:00	2020/04/28	إدارة الدفاع الوطني
14:00	2020/04/28	مجلس النواب
10:00	2020/04/29	وزارة الشغل و الإدماج المهني
10:00	2020/04/29	وزارة الطاقة و المعادن و البيئة - قطاع البيئة
10:00	2020/04/29	وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة - قطاع إصلاح الإدارة
10:00	2020/04/30	وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة - قطاع الاقتصاد و المالية
10:00	2020/04/30	وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي - قطاع التكوين المهني
14:00	2020/04/30	وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة - قطاع الشؤون العامة و الحكامة
10:00	2020/04/30	وزارة اعداد التراب الوطني و التصير و الإسكان و سياسة المدينة - قطاع اعداد التراب الوطني و التصير
10:00	2020/05/04	وزارة الثقافة و الشباب و الرياضة - قطاع الشباب و الرياضة
10:00	2020/05/04	وزارة الصناعة و التجارة و الاقتصاد الأخضر و الرقمي
14:00	2020/05/04	وزارة الداخلية - المفتشية العامة للقوات المساعدة
10:00	2020/05/05	المنذوبية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير
10:00	2020/05/05	وزارة الثقافة و الشباب و الرياضة - قطاع الثقافة
14:00	2020/05/05	المجلس الأعلى للسلطة القضائية
10:00	2020/05/06	مجلس المستشارين
10:00	2020/05/06	المنذوبية السامية للتخطيط
14:00	2020/05/06	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان و العلاقات مع البرلمان - قطاع العلاقات مع البرلمان